# لماذا يفشل الإسلاميون في الحكم: حالة حكم الإخوان المسلمين في مصر

**عزمي عاشور**(*)
كاتب من مصر

(*) مدير تحرير مجلة الديمقراطية ـ مؤسسة الاهرام.

## مقدمة

**باتت** الحديث عن الإسلام وثقافته من الأمور التي تتطلب جدية في البحث، على أساس أن هذا المكون أصبح رافداً أساسياً في تشكيل عقلية وتصرفات الأفراد داخل المجتمع، والذي ظهر بشكل واضح في نسبة التصويت الكبيرة، التي أدت إلى حصول الأحزاب الإسلامية على الأغلبية في انتخابات ما بعد الثورة، في كل من تونس ومصر والمغرب، والخطورة هنا لا تكمن في الدين الإسلامي كمكون لثقافة المجتمع، فهو أحد الديانات التي جاءت وارتقت بإنسانية البشر، وإنما تكمن في أن تباينت بشأنه عملية التفسيرات وهيمنة فيه التأويلات المرتبطة بالماضي، بصرف النظر عن مدى صحة مضمونها، وندرت فيه التفسيرات العصرية المدركة لسنن التطور للمجتمع البشري، والقرآن الكريم نفسه في آيات كثيرة أسس لهذا المبدأ، وهو مبدأ التعلم من تداول الأيام واستخلاص السنن والعبر والأحكام، ومن ثَمَّ احتكار الدين وتوقيف الزمن وتوقيف عقل المجتمع على فترة زمنية، ترجع إلى السلف في تفسيراتهم وفي رؤيتهم للحياة، والواقع يتنافى مع المبادئ العامة والقيم التي جاء بها.

**ارتبط فشل الإسلاميين أساساً بالمعضلة الفكرية، التي بنوا شرعيتهم عليها بحجة العودة إلى الأصول**

ومن هنا ارتبط فشل الإسلاميين أساساً بالمعضلة الفكرية، التي بنوا شرعيتهم عليها بحجة العودة إلى الأصول، فهذه الدراسة تحاول أن تربط بين هذا البعد الفكري المتحفظ وغير المتطور وعملية فشلهم على أرض الواقع في الحكم ـ نموذج الإخوان المسلمين في مصر.

## أولاً: إشكالية الإسلاميين مع القيم الإنسانية والدينية

تبدو عملية توقيف عقل البشر على مرحلة معينة من التاريخ في قضايا كثيرة، لعل أبرزها قضايا خلط الدين وإقحامه في أمور تحتاج إلى استخدام العقل، وليس الاتكال على تفسيرات كانت محكومة بظروف العصر التي ظهرت فيه، وفي هذا الإطار يجب التمييز بين المبادئ والقيم التي جاءت به الأديان، ومنها الدين الإسلامي، وبين الأفكار البشرية وما يستجد فيها من تطورات وتغييرات، ففي الحالة الأولى الأفكار والقيم أمور ترتبط بالأساس بالفطرة البشرية، ومن ثَمَّ فالقيمة نفسها المرتبطة بفطرة الإنسان، قد لا تختلف في مضمونها في الماضي عنها عما هو موجود الآن، فمثلاً قيم العدل أو الحرية كلها قيم مرتبطة بالفطرة، قد تكون تعرضت للانتكاسة في مراحل زمنية، إلا أن الإنسانية دوماً تسعى للتمحور حولها مهما كان الابتعاد لظروف مرتبطة بالاستبداد وسيادة الظلم.

**القيم الإنسانية ليس لها جنسية واحدة تحتكره، فهي ملك لكل البشر**

ومن هنا فتاريخ القيم الإنسانية ليس لها جنسية واحدة تحتكره، فهي ملك لكل البشر، ولم تساهم في إثرائها الديانات السماوية فحسب، وإنما غير السماوية أيضاً، وتجارب الحضارات الإنسانية التي تعاقبت على مدار آلاف السنين، بما فيها الحضارات التي سبقت ظهور الديانات السماوية الثلاث (اليهودية، المسيحية، الاسلام)، فالسنن الكونية ليست مرتبطة في التصاقها بعملية التدافع والتفاعل في المجتمعات بنزول الديانات، وإنما جاء ارتباطها بشكل أساسي مع بداية الخلق .

ولذلك كانت السنن الكونية متحققة منذ هذه اللحظة والى الآن، ونافذة سواء كان ذلك موافقاً للتفسيرات الدينية أو معارضاً لها، مع التسليم أنه ليس بالضرورة أن كل ما هو تفسير ديني يرتبط بالحقيقة، فمسألة الرزق على سبيل المثال بمنطق الدين، لا تقتصر على فئة تدين بدين دون أخرى، ولا تقتصر على أصحاب الديانات السماوية من دون الديانات الأرضية، ولا على المؤمنين دون غيرهم الذين لا يعرفون الخالق، فهذه السمة تعم الكل، فهي ترتبط بقوانين الحياة كالأخذ بالأسباب عند طلبه، بأن يكون هناك سعي وبذل جهد للحصول عليه، وهذا منطق طبيعي لأنه إذا كانت هناك وحدة في الخلق، على سبيل المثال، للجنس البشري من حيث التكوين العضوي

والشكل، فذلك يستتبع أن توجد سنن كونية حاكمة غير سنن وقوانين البشر لا تستثني فئة عن أخرى فيما يتعلق بوجود هذا الإنسان.

ومن هنا فهذه الوحدة في السنن الكونية الحاكمة تدحض احتكار أية فئة للدين، وتجعل من كل الديانات بمثابة رسائل إرشادية في مسائل جاءت في فترات زمنية معينة لإرشاد البشر إلى اكتشاف حقيقة جوهرهم، ولعل أول شيء أكدته هذه الديانات هي الحرية، ليس فقط من الاستبداد والقهر، وإنما حرية العقل بمعنى أن يؤمن المؤمن بالخالق، عن طريق العقل والاقتناع وليس عن طريق الإتباع، إلا أن الخطورة تكمن في أن عملية التدين تحولت إلى عادة وإتباع، أصبح الدين بهذا الشكل، مع مرور الأيام ومع كثرة التفسيرات وتفشي الجهل والفقر، أداة لسلب عقل وإرادة البشر وتحويلهم إلى خاضعين ومستسلمين، ليس فقط أمام تفسيرات الدين بصرف النظر عن الصحيح منها والمشوه، وإنما أيضا أمام الأسطورة التي تقترن أحياناً به، وأصبح الأنسان البسيط في ظل هذه الظروف ضعيفاً وملجأه هو الدين، وبناء على ذلك تعاظمت وقويت سلطة كل من تكلم باسميهما أمام هؤلاء الضعفاء من البشر.

وترعرع السلطة الدينية هذا، أخذ أشكالاً مختلفة سواء داخل المؤسسة الدينية الرسمية أو خارجها، عن طريق تفشي ظاهرة الإسلام السياسي في شكل جماعات، وفرق تبني شرعيتها على النهج نفسه المرتبط باحتكار الدين وبتفسيراته الماضوية، مستغلة في ذلك ضعف البشر الناتج عن الفقر والجهل وقمع السلطة السياسية لنشر فكرها، الذي لم تجد صعوبة في نشره، مما أدى إلى أن أصبح الدين وكل ما يرتبط به من ممارسات بمثابة أداة تعبوية وحشد لأصحاب السلطة الدينية.

**أصبح الدين وكل ما يرتبط به من ممارسات بمثابة أداة تعبوية وحشد لأصحاب السلطة الدينية**

فتاريخ الأفكار يؤكد أن الصالح منها يجد طريقه التلقائي للتطبيق على أرض الواقع، من دون فرض أو إجبار في دعوتها، ولعل أبرز الدعوات التي تحملها هذه الجماعات سواء المعتدل منها أو المتطرف، هي الدعوة لعودة الخلافة الإسلامية، وتحت هذا المسمى أفكار كثيرة فضفاضة لا تمت بصلة للواقع الذي تنادى برفضه، فعند النظر إلى فلسفة الحكم في الوقت الحاضر في النظم السياسية الغربية، نجد أنها تميز بين معنيين:

**الأول**: مرتبط بمضمون وجوهر عملية الحكم وتسيير شؤون المجتمع

**والثاني**: مرتبط بشكل هذا النوع من الحكم. حيث في المعنى الأول نجد أنه حدث ما يشبه بمأسسة القيم الإنسانية الصالحة كالعدل والحرية، على سبيل المثال، في سلوكيات وثقافة المجتمع، الأمر الذي جعل من هذه الثقافة وهذه المؤسسات التي تترجم فيها، بمثابة القيّم على شكل عملية الحكم، ومن ثَمَّ الفرد الحاكم ما هو إلا تابع لهذا النظام الثقافي، يتحرك وفقاً له وليس هو المحرك له .

ويتضح ذلك على سبيل المثال في نمط اختيار رئيس دولة عن طريق الانتخابات لفترة محددة، ثم بعد ذلك يترك الحكم لرئيس جديد يأتي بانتخابات، وأيضاً ظاهرة محاسبة هذا الحاكم وفقاً لنمط مأسسة القيم والثقافة في المجتمع، في حالة ما إذا ارتكب خطأ، وهذا يقترب أكثر بالمعنى الثاني المرتبط بشكل الحكم، والذي يبدو ضعيفاً جداً، أمام المعنى الأول المرتبط بمأسسة القيم داخل مؤسسات وثقافة المجتمع تترجم كسلوك.

وعن طريق التحليل السابق يمكن تسكين المطالبين بالسلطة الدينية أو الدولة الإسلامية في إطار المعنى الأول، ولكن بشكل معاكس، بمعنى أنه ليس من المهم مأسسة المجتمع وثقافته بقيم كالعدالة والحرية، وإنما المهم هو تسكين الشكل سواء في سلطة دينية تستلب هوية الأفراد، سواء تم ذلك في شكل خلافة إسلامية أو أي نوع آخر، لشكل الحكم يهتم بالشكل على حساب المضمون، وبالفرد على حساب المجموع وبالرأي على حساب الآراء، وبالتفسير الواحد للدين على غيره من التفسيرات، ومن هنا يتأكد جوهر أن كل هذه المصطلحات الفضفاضة كالخلافة الإسلامية، ما هي إلا خدعة كبيرة، قد لا تحقق العدل والحرية بقدر ما تكون إطار تسلب فيه إرادة وحقوق البشر تحت مسمى الدين.

## إشكالية مفهوم الوطن في مواجهة مفهوم الأمة والتنظيم الديني

هل صدق المفهوم يأخذ شرعيّته من الواقع أو من المسمّى؟ فمن المفاهيم ما يقترب بشكل كبير من الواقع، ومنها ما يبتعد عنه، وأكثر المفاهيم التي ارتبطت بالواقع كممارسة وشعور مفهوم الوطن، الذي تبلور بهذا الشّكل نتيجة لتجارب كثيرة، قد عانتها المجتمعات من ويلات الحروب، بسبب ظروف مرتبطة بالتشبّث بقيم ومفاهيم ايديولوجيّة ودينيّة...

وتأتي عبقريّة مفهوم الوطن من أنّها تعاملت مع الواقع من منطلق جغرافي، وأنّ الإنسان بن المكان ليس وفقاً لأسس عقائديّة أو دينيّة واثنيه، وإنّما وفق أسس مناخيّة وجغرافية، تشكل إنسان هذا الحيز الجغرافي بخصائص عيش مشتركة تجعله يتفوّق فيها عن الظّروف الأخرى، وتجارب الحضارات التي عاشت في ضفاف الأنهار، كانت أسبق من النّظم الحديثة في الانتصار للوطن القائمة فكرته على الحيز الجغرافي وظروف العيش، مثلما كان موجوداً في الحضارة الفرعونيّة بمصر وبابل في العراق، فخصائص الموقع الجغرافي، والعمل الزراعي، وما ارتبط بذلك من تفاعلات اجتماعيّة مختلفة، قد خلقت الشخصيّة المصريّة القديمة، وهو ما شكّل الأساس لبناء هذه الشخصيّة على مدار آلاف السّنين.

**وتجارب الحضارات التي عاشت في ضفاف الأنهار، كانت أسبق من النّظم الحديثة في الانتصار للوطن القائمة فكرته على الحيز الجغرافي**

ولم يكن ظهور مفهوم الدّولة القوميّة في القرن السّابع عشر منذ صلح وستفاليا 1648 يعكس مفهوم الوطن بالشّكل المعيشي والجغرافي، بقدر ما كان يعكس فكرة أيديولوجيّة أو اثنيّة، لذلك كانت النّتيجة الحروب والصّراعات الأوروبية، التي انتهت بحربين عالميتين مدمّرتين، راح ضحيّتها الملايين من البشر، ومن هنا كانت أهميّة إعادة ترجمة المفهوم بوضع الإنسان كهدف أساسي فيه، بصرف النّظر عن أيّ انتماء له، فهو الوحدة أو النّواة لهذا الوطن، ومن ثَمَّ ضرورة البحث عمّا يحفظ له كرامته، لذلك فالنّظم السّياسيّة الحديثة ترجمت مفهوم الوطن بتركيزها على هذه العوامل، دون أن تبرز عوامل أخرى كالدّين والاثنيات وغيرها.

ومن هنا استطاعت دولة كالولايات المتّحدة، أن تقدّم أنموذجاً جديداً في صنع المواطنة في نظام مؤسّس على قانون تنتفي فيه الفوارق الاثنيّة والدّينيّة، واستطاعت أن تجمع الولايات الخمسين في شكل فيدرالي، تبرز قيمته في انتصاره لقيمة هذا الأنسان، المكوّن الأساسي لهذا الاتّحاد الفيدرالي، الذي منه نبعت فكرة المواطن الأمريكي، فقد احترمت الإنسان، وقدّرته وفق مبادئ مرتبطة بالحريّة وبالكرامة الإنسانية، واحترمت خصوصيّاته في شكل لا يتعارض مع مصالح المجموعة، والتّجربة الأمريكيّة ـ ليس من السّهولة الشرح فيها ـ لكونها قائمة بالأساس سواء في وجود الدستور، أو في إطار المؤسّسات والقانون على أفكار فلاسفة النّهضة الحديثة، من أمثال لوك وهوبز وغيرهم، ومن هنا يسهل التّفرقة ما بين العامّ والخاصّ إذا استخدمنا

مفهوم المصلحة، بحيث لا يمكن أن تضيع المصلحة العامّة في سبيل تحقيق المصلحة الفردية، أو العكس، فالكلّ في تشكّله فيه توازن وانسجام لتتحقّق مصالحه.

كلّ ذلك كان ترجمة حقيقيّة لمفهوم الوطن (العام) الذي ينصهر بداخله الخاص (الأفراد) المتباينين دينيّاً واثنيّاً وأحياناً لغويّاً، والانصهار هنا نابع في كونهم أمام الحقوق والواجبات متساوين، وأنّهم أمام الفرص التي تهيّأت ـ بشكل يحمل قدر من العدالة ـ متساويين أيضاً، والمساواة هنا لا تبخس المتفوّق حقّه بل تفتح الطّريق أمامه.

بالنّسبة إلى كثير من مجتمعاتنا، لم تستطع أن تنتصر إلى مفهوم الوطن بهذا الشّكل، فعلى الرّغم من وجود حضارتين قديمتين انتصرتا لهذا المفهوم في الماضي في كلّ من العراق ومصر، فإنّ اختلاق المفاهيم غير الواقعيّة ومحاولة تركيب الماضي على الحاضر، كان سبباً في ظهور مفاهيم مضادّة ومفتّتة لمفهوم الوطن ومن أبرزها ظهور مفهومين متضادّين من حيث حيزهما الجغرافي:

**الأوّل**: هو مفهوم الأمّة.

**والثاني**: يقابلها على المستوى الأصغر هو مفهوم التّنظيم.

فالأمّة هنا لا يقصد بها الوطن وإنّما كلّ ما هو إسلامي. وهو أمر قد يكون عابراً لكلّ الأوطان، بما فيها دول كثيرة غربيّة التي يوجد فيها ملايين من المسلمين، ومن هنا فالفكرة تبدو هلامية، لأنّ الذين يدعون إلى تحقيق هذا المفهوم، يبنون تبريراتهم على أسس دينيّة، وهو ما يتناقض تماماً مع التّعريف الأساسي لمفهوم الوطن، الذي يرتبط بالمكان المعيشي الذي يحقّق حاجات الإنسان، بصرف النّظر عن انتمائه الدّيني أو انتسابه الاثني، ومن ثمّ ليس من المستغرب أن نجد مسلمين يعيشون في وضع أفضل، من ناحية المعيشة والحريّات والكرامة الإنسانيّة في مجتمعات أغلبيّتها تحمل ديانات أخرى، ولكن يعيشون تحت انتماء الوطن الواحد كالولايات المتّحدة، أو بريطانيا، عن غيرهم ممّن يعيشون في مجتمعات تنادى بمفهوم الأمّة كأفغانستان، أو باكستان، أو حتّى في بعض الدّول العربيّة، وإذا كان مفهوم الأمّة على المستوى العابر للأقطار لا يمكن تركيبه على الواقع، لأنّه لو

حدث لاقتتل البشر فيما بينهم، لأن كلّ إنسان سينتصر لديانته وليس لمعيشته ولوطنه.

بالمثل أيضاً مفهوم التّنظيم الدّيني الذي هو على المستوى المايكرو فهو يعمل بنفس المفهوم الكاسر والمحلل والمفتت للوطن، لكونه ينطلق من رؤية دينيّة لوجوده وتفاعله مع من حوله ينطلق من هذه الرّؤية، فهو لا ينطلق من واقع معيشيّ بقدر ما ينطلق من هويّته التنظيميّة والدينيّة، والمثال الواضح لهذا الأمر جماعة الإخوان المسلمين في مصر، التي تريد أن تخلق من تنظيمها الدّيني داخل المجتمع المصري شكل ما يقابل مفهوم الوطن، وتنتقل به من المجتمع المصري، ليصبح موجوداً في مجتمعات أخرى في دول كثيرة، بهدف الانتصار لفكرتها الأساسيّة وهي الأمّة ومن هنا فالانتماء سواء كان إلى التّنظيم أو حتّى إلى الأمّة، لا يرتبط بواقع معيشيّ بقدر ما يرتبط بعاطفة، وشتّان بين العاطفة والواقع، إنّ عمليّة تحويله إلى واقع، قد يصعب تحقيقها لكونها تتناقض مع ما هو موجد على الأرض من تنوّع دينيّ وتنوّع مذهبيّ لأصحاب الدّيانة الواحدة، فكيف بتنظيم دينيّ أن يأتي بنظريّة دينيّة، في حين أنّ مفهوم الوطن يعطى الكل الحريّة في اختياره، وفي تديّنه الذي يرتضيه لنفسه...

**جماعة الإخوان المسلمين في مصر، التي تريد أن تخلق من تنظيمها الدّيني داخل المجتمع المصري شكل ما يقابل مفهوم الوطن**

وكيف لصاحب التّنظيم الدّيني أن يفرض رؤية ماضويّة لحل مشكلات الواقع، في حين أنّ صاحب مفهوم الوطن هدفه بالأساس الإنسان وكرامته، وفي سبيل ذلك يسعي إلى تحقيق الهدف بكلّ ما هو متاح من سبل، ومن هنا تفاعل مفهومي الأمّة والتنظيم مع الواقع يفقدهما مضمونهما، فمشكلة المجتمعات العربيّة، في قدرتها على أن تعيش وتتكيّف مع المفاهيم العاطفيّة والبعيدة عن الواقع، ليس حبّا فيها، وإنّما لقدرتها على امتصاص كلّ ما ينجرّ عنها من نتائج كالتخلّف والاستبداد.

## صدام الإسلاميين مع مؤسسات الدولة الوطنية

اذا كانت ظروف الثورات أوجدت الإخوان المسلمين بحزبيهما في كلا من مصر وتونس على رأس الحكم، فبات النظر للتجربتين، بناء على أفكارهم ومعتقداتهم، محل دراسة وتمحيص في كونهما هل يستطيعا أن ينتصرا ويقضي على فكرة الدولة، لصالح الانتصار لفكرة الامة أو الخلافة الموجودة

في عقيدتهم، أو أن الواقع سوف يجبرهما للانصياع لمعطياته والعمل على الحفاظ على مكونات الدولة الوطنية؟.

تظهر تفاعلات السياسية في المجتمعات العربية أن عوامل بروز منطق اللا دولة ليست غريبة عن الكثير من هذه المجتمعات، فهناك حالات تعكس هذا الواقع مثل الصومال والعراق وبدرجة ما السودان ولبنان، نظراً لعدم تمكن البناء المؤسسي لمفهوم الدولة ولثقافة الحكم، فضلاً لو أضفنا إليها عقيدة القادمون الجدد من الإسلاميين، الذين ينتصرون لمبدأ الامة أو الخلافة على حسابها، وهو ما يقودنا الى إشكالية مفهوم الدولة العصرية، التي لم تتبلور في هذه المجتمعات بعد، فقد نجد محاولات الشد والجذب ما بين هذه العقائد الايدلوجية الحاكمة تفتت وتهدم ما تأسس منها بدلاً من الاستمرار في بنائها، ويحدث هذا في وقت شهد مفهوم الدولة تطور كبير في دول ما كان يعرف بالعالم الثالث، سواء في دول شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية لتتحول من نهج الدولة القومية أو الدول الديكتاتورية، إلى نهج الدولة بشكلها العصري المتعارف عليه غربياً، أي الدولة الديمقراطية الحاضنة لجميع طوائف مجتمعاتها بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الشكل، وكان هذا الأنموذج للدولة هو الحل الأمثل للخروج من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ببنائها للمؤسسات القانونية والسياسية التي تقود وتنتصر لهذا التحول، وبعد مرور أكثر من عقدين استطاعت هذه الدول أن تتكيف مع هذه النماذج للحكم، وتحقق طفرات معيشية واقتصادية ونقلة حضارية وتعليمية لمجتمعاتها.

في نفس توقيت هذه تحولات في العالم النامي كان الكثير من المجتمعات العربية ترزح تحت الحكم الاستبدادي، والذي أدت نتائجه مؤخراً إلى الثورات، والتي بعد ما يقرب من ثلاث سنوات عليها، تشير المؤشرات إلى أن الانتقال نحو الدولة الديمقراطية أو الدولة الحاضنة طريقه ليس سهلاً، وأنه سوف يكون هناك ثمن لإنجاز هذه الخطوة، حتى لو كانت بداية الثورات هي انتصار لفكرة الدولة الديمقراطية الحاضنة بشعاراتها الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

**أن الصراع الحقيقي على مدار السنتين الماضيتين، كان ومازال حول ما هي الأسس الصحيحة لبناء دولة ما بعد الثورة**

**أولاً**: أن الصراع الحقيقي على مدار السنتين الماضيتين، كان ومازال حول ما هي الأسس الصحيحة لبناء دولة ما بعد

الثورة، فعملية الشد والجذب لم تهدأ، منذ أن طالبت القوى الثورية على سبيل المثال في مصر بالبدء بالدستور والمرور بالإعلان الدستوري وقوانين الانتخابات والانتخابات نفسها، وأحكام محكمة الدستورية العليا، وبداية الصراع ما بين رئيس الدولة ممثل التيار الإسلامي مع مؤسسة القضاء، التي عبرت بشكل واقعي عن حمايتها لمؤسسات دولة القانون سواء كان ذلك في أحكام المحكمة الدستورية، أو في أحكام القضاء التي كانت تنتصر لفكرة القانون والعدالة، بعيداً عن الأهواء بأحكامها التي أصدرتها في حق انصار النظام السابق، لعدم توفر الأدلة حول الكثير من الاتهامات، فهي تنتصر لفكرة الحكم وفقاً للبراهين والأدلة، وهي قيمة راقية في مفهوم العدالة، حتى لو كان الأخير هذا خصماً ومن أنصار نظام قد سقط.

**ثانياً**: إذا كانت الثورة المصرية أسقطت نظاماً ديكتاتورياً لحكم الفرد، إلا أن مرحلة حكم الإخوان المسلمين، كشفت أن نظام الحكم السابق لهم، كان له مزايا في انتصاره على الرغم من ديكتاتورية لمؤسسات الدولة الوطنية، سواء في الدستور القديم الذي تم إلغاؤه، والذي لم يفرق ما بين أبناء الشعب، أو في المبادئ التي كانت موجودة فيه، باستثناء المواد التي تعطي سلطات كبيرة للحاكم الديكتاتور، إلا أنه في باقي المواد كان دستوراً مثالياً، على عكس الدستور الذي تم الاستفتاء عليه في عهد الرئيس السابق محمد مرسي، بكونه يعبر عن فصيل سياسي، وليس عن مجتمع بحجة تطبيق الشريعة، وهو في الأساس يتناقض في جوهره مع مبادئ الدين الاسلامي، بهذا الانحياز الذي يذكى من الطائفية والصراع داخل المجتمع .

**ثالثاً**: عملية الأخونة والإحلال داخل النخبة في مؤسسات الدولة، ليس وفقاً للمعايير المهنية والقدرات الإدارية، وإنما وفقا للانتماء الإخواني، وهو نهج يعمل ضد كيان مفهوم الدولة في مقابل مفهوم اللا دولة، فاذا كانت الحجة أنهم هم الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية والرئاسية، فهي مقولة حق يراد بها باطل، لأن الحزب الفائز في أي نظام ديمقراطي، يعمل وفق المؤسسات والقوانين التي تحمي الجميع تحت مظلتها، ومن ثَمَّ فالدولة بمؤسساتها تعمل بشكل محايد عن الحزب الفائز، أي كان شكله وعملية التغيير فقط قد تكون في شكل الإدارة، التي تحكم وليس في أدلجة مفاصل الدولة كما يحدث الآن في مصر، فالدول التي تمر بتجارب

**عملية الأخونة والإحلال داخل النخبة في مؤسسات الدولة، ليس وفقاً للمعايير المهنية والقدرات الإدارية، وإنما وفقا للانتماء الإخواني**

وممارسة ديمقراطية حقيقية، لو شعرت أن هناك شبه مولاة أو فساد سياسي أو مالي أو عرقلة في تنفيذ أحكام قضاء، بحجة نشر أفكار وأيدولوجية الحزب، فدستور وقانون الدولة حَكَمْ وحاجب امام من يعمل ذلك، فكل حزب سياسي له سياسته وبرامجه، التي يحكم بها دون أن يخل بمبدأ سيادة القانون وعدم الخروج عن مبادئ الدستور، التي هي بالأساس تنتصر لحقوق الجميع، ولا تنتصر لفئة على حساب أخرى، ولا تخلق محاصصة في العمل الإداري والسياسي، وإنما كل الأفراد مواطنين أسوياء أمام القانون، والدستور بصرف النظر عن الانتماء الحزبي الذي يكون مجاله فقط في البرامج والسياسات، التي يقنعون بها الأفراد ليصوتوا لهم ايام الانتخابات، فما يحدث في مصر بأخونة المؤسسات، ليس تنفيذ لسياسة الحزب الفائز في الانتخابات، كما يبررون، وإنما هو خروج عن مبادئ العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص وأخذ حقوق ليعطيها لغير أصحابها، بشكل مخل من شأنه تحطيم كل قيمة ورمزية مرتبطة ببناء الدولة الوطنية الحاضنة للجميع .

**رابعاً**: ظهور كيانات ما فوق الدولة، ما يلفت النظر في الحالة المصرية، أيضاً أنه على الرغم من كون الإخوان وصلوا بالحكم بطريقة ديمقراطية، وعن طريق رعاية مؤسسات الدولة، سواء في القضاء في عملية الإشراف أو في الجيش في حماية الانتخابات، إلا أنها لا ترضى أن يكون هذا الدور موجوداً، وتحاول أن تخرج وتوجد واقعاً خارج نطاق هذه المؤسسات، فالجماعة التي أصبح لها حزب حاكم ورئيس منها، تصر على أن يتصدر مكتب إرشادها الصورة في مسرح الأحداث، على مدار فترة حكم الرئيس مرسي بشكل مثير للأسئلة، فوجدنا القرارات الرئاسية متضاربة وأن هناك تراجعاً في بعضها، وظهور ما يبدو على أنه صراع ما بين الرئاسة ومكتب الإرشاد.

**القرارات الرئاسية متضاربة وأن هناك تراجعاً في بعضها، وظهور ما يبدو على أنه صراع ما بين الرئاسة ومكتب الإرشاد**

بدا التناقض يظهر ما بين مؤسسة رئاسية لها إطار وتقاليد في عملية الإدارة وجماعة الإخوان بمكتب الإرشاد، الذي يريد أن يدير وأن يتدخل في عملية الحكم، بحجة أنهم هم الذين جاءوا به وآثروه على أنفسهم، ولولاهم ما كان جالساً على كرسي حكم مصر، كان مثل هذا النمط من العلاقة غير مألوف في ادارة أية دولة، سواء كانت دولة نامية أو دولة متقدمة أو حتى دولة ديكتاتورية.

**هنا نحن بإزاء دولة فوق الدولة، أو بمعنى أصح دولة بمؤسساتها ودولة أخرى غير رسمية**

هنا نحن بإزاء دولة فوق الدولة، أو بمعنى أصح دولة بمؤسساتها ودولة أخرى غير رسمية، تحاول أن تضع يدها وتعزز وجودها بنفس الشكل والثقافة التي جاءت بها على مدار الثمانية عقود الماضية، من السرية وعدم الشفافية والعمل السري، فالجماعة كتنظيم لا يخضع للدولة المصرية وقوانينها، حتى بعد أن أصبح لهم حزب ورئيس منهم، مثل هذا الوجود لجماعة تحكم بلد مثل مصر يضع علامات استفهام كبيرة، عن هذا الشكل الذي يزرع الخوف والرعب في قلب أي إنسان تجاه تنظيم كان الكثيرون يتعاطفون معهم في السابق، بحكم عمليات الاضطهاد التي واجهوها من النظم السابقة والشكل، الذي هم عليه في السنة التي حكموا فيها مصر.

وهذه العلاقة لهذا الكيان وغيره من الكيانات التي قد تظهر للجماعات الدينية، سواء السلفية أو الجماعات الجهادية، سوف يكون طريق لهدم الأسس الحديثة للدولة العصرية، بخلق قداسة لمجموعة من البشر لتكون لها قوانينها وقداستها، التي لا يمكن أن يحاسبها عليها أحد، وليس من الغريب أن نسمع مؤشرات تدلل على ذلك، مثل تكوين مليشيات أو مجالس عرف بديلة للقضاء أو شرطة بديلة لكل فصيل ديني أو سياسي تحت دعاوى حفظ الأمن، وهو في حقيقة هدم الأمن والاستقرار، فمن المقومات الأساسية لمفهوم الدولة الحديثة، أنها هي التي تحتكر سلطة العنف الشرعي الممثلة في الشرطة والجيش، وهما الدعامتان اللتان عن طريقهما تأخذ الدولة مفهومها المجتمعي والجغرافي، أي من ناحية حفظ الأمن في الداخل، والحفاظ على حدودها من أي تهديد، أما أن تظهر مليشيات وفصائل لكل فريق سياسي، وقد تعدت الستة عشر حزباً إسلامياً في عهد الرئيس السابق مرسي، فهو مؤشر على عدم الاتفاق، حتى فيما بين الموصفين بالإسلاميين على مفهوم الإسلام والشريعة، وكان ذلك مؤشراً على أن المجتمع في طريقه إلى حالة من الانقسام، والتفتيت والدخول في حرب أهلية، وتجارب الدول التي مرت بذلك ليست ببعيدة سواء في أفغانستان، التي تجمعت فصائلها في محاربة السوفييت، ثم بعد ذلك تحولت لتقتتل فيما بينها على جسد مجتمعاتها الذي دفع الثمن.

**الثورات العربية أعطت انطباعاً ايجابياً للانتصار لدولة المواطنة أو الدولة الديمقراطية أو دول القانون**

ومن هنا فإن كانت الثورات العربية أعطت انطباعاً ايجابياً

للانتصار لدولة المواطنة أو الدولة الديمقراطية أو دول القانون، سواء بالطريقة السلمية التي أسقطت بها نظمها الديكتاتورية، أو في تفاعلات المرحلة الانتقالية، التي كشفت عن تعطش حقيقي للديمقراطية بعمليات الانتخابات، التي جرت في مصر من انتخابات تشريعية ورئاسية، إلا أنه تبقى المخاوف في مضمون ما يحدث كما سبق الشرح.

## ثانياً: لماذا فشل الإخوان المسلمون في حكم مصر؟

ثمانون سنة منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين، وهي في صراع ليس فقط مع ثقافة المجتمع، وإنما مع السلطة السياسية الحاكمة، بدأ ذلك بالفترة الليبرالية في النصف الأول من القرن الماضي، والذي شهد تعددية سياسية وفكرية، كان الإخوان موجودين فيها وفق رؤيتهم الفكرية والدينية، وليس وفق منطق هذه التعددية التي كان يتناوب فيها الحكم حزب الأغلبية المعارض، ممثلاً في الوفد مع أحزاب أخرى، لأنهم كانوا يطبقون نظرية مرشدهم، أن ليس هناك تحزب في الإسلام، ولذلك فالحياة السياسية بتعدديتها تّعد خارج فكرهم، وحتى عندما اشتركوا بعد ثورة يوليو في وضع دستور54، كشأن أية قوة سياسية أخرى، كان هناك في الخفاء مخططهم الذي يسعون إليه والمتفق مع منطق كرههم للتحزب، ولولا الصدام الذي حدث بينهم وبين الرئيس جمال عبد الناصر في خمسينيات القرن الماضي، بعد مؤامرة اغتياله وانقلابه عليهم بتفكيك تنظيمهم وسجن قيادتهم لاكتملت الصورة، التي كانوا يحاولوا أن يرسمونها للمجتمع المصري.

**منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين، وهي في صراع ليس فقط مع ثقافة المجتمع، وإنما مع السلطة السياسية الحاكمة**

وقد مرت عقود من حظر تنظيمهم في ظل وجود حاكم ديكتاتور قوى من عبد الناصر مروراً بالسادات، وحتى الرئيس الأسبق مبارك ولم يتخلوا عن أيدولوجيتهم، وباتوا باستغلالهم الدين في ظل الاستبداد السياسي، الذي كان كفيل بألا ينشر العدل بين فئات المجتمع، مما جعل طاقة المجتمع تتوجه صوب الرأسمال الديني، الذي يمسك بجزء من زمامه الإخوان، وما تفرع عنها بعد ذلك من جماعات إسلامية، أخذت شكل العنف في مواجهة النظام الحاكم والمجتمع.

وعلى الرغم من أن عصر مبارك قد شهد ظهور الإخوان داخل البرلمان في دورات 84 و87 و2000 و2005 بشكل ملحوظ، حيث دخلوه ليس بكونهم

حزباً سياسياً، وإنما بشكل مستقلين، إلا أن تفاعلات السنوات التي انقضت من عمر الثورة المصرية، والتي حدثت فيها تحولات كثيرة من سقوط نظام مبارك، وبروز قوى سياسية جديدة بما فيها ظهور حزب ممثل لإخوان باسم الحرية والعدالة، طرحت تساؤلات كثيرة من بينها، هل هذا حزب حقيقي أو ديكور في الحياة السياسية، يجارون به الواقع بما فيه القوى السياسية والمديرين للمرحلة الانتقالية ممثلين في المجلس العسكري في ذلك الوقت، ليتمكنوا من أن يهيمنوا بمنطق أدوات النظام السابق، عن طريق حزب مهيمن على السلطات الثلاث جاء عن طريق الانتخابات.

**ظهور حزب ممثل لإخوان باسم الحرية والعدالة، طرحت تساؤلات كثيرة من بينها، هل هذا حزب حقيقي أو ديكور في الحياة السياسية**

ـ توزيع السلطة داخل الجماعة في مواجهة مدنية الدولة

إذا كانت الانتخابات البرلمانية في الفترة السابقة لسقوط الإسلاميين، كانت قد جاءت بأغلبية برلمانية إخوانية، ربما ظهر ذلك بكونه أمر عادى ناتج عن الانتخابات، وربما نظر إليه البعض في كونه ظاهرة صحية لتمثيل الإسلاميين نتيجة وجودهم المنظم، إلا أن واقعة تشكيل لجنة الدستور بالشكل الذي أظهر إصرار الجماعة على أن تكون قواعد كتابة الدستور بيدها، ثم المفاجأة بترشيح مرشح لهم في آخر لحظة للرئاسة، في شكل يخالف كل وعودهم من قيادات الجماعة، بأنهم لن يرشحوا أحد للرئاسة أظهرت قدراً كبيراً من الأجندة الخفية، التي طالما ظل يعمل بها الإخوان في الخفاء منذ نشأة تنظيمهم، والمتمثلة في فرض نظرية الحكم الخاصة بهم في حالة التمكين، فالطريق بدا لهم مفتوحاً للسيطرة على السلطات الثلاث، البرلمان بمجلسيه والحكومة والرئاسة، من دون أي أساس من بعيد أو قريب لقوى أخرى موجود في المجتمع، وهو ما أخذ يزيد من المخاوف لدى النخبة والرأي العام، الذي بدأ ينتفض من هذا الانحراف في تصرفات الإخوان، والتي لم تكن غريبة عنها على مدار الثمانين سنة الماضية، والأمر الذي يجعل الاعتقاد بأن الأدوات الديمقراطية التي أوصلتهم الى هذا الوضع، ما هي إلا وسيلة استخدموها دون أن يحيدوا عن نظريتهم في الحكم، التي كانوا يؤمنون بها في السابق في عهد مرشدهم الأول حسن البنا والتي تحرّم التحزب والأحزاب .

ومن هنا يأتي السؤال الثاني عن ما هو شكل توزيع السلطة في نظرية الإخوان للحكم، والتي بدأت تتبلور في هذه الفترة من عمر الثورة، إذ إننا هنا بإزاء سلطة رباعية الأبعاد، هرمية التدرج مبنية على السمع والطاعة، وليست سلطة ثلاثية يحدث بينها توازن للسلطات، فالإخوان في نهجهم للسلطة الرباعية الأبعاد هذه، كانوا يدشنون سلطة جديدة في الحكم تعلو على سلطة رئيس الجمهورية، ممثلة بالمرشد ومكتب الإرشاد ومجلس شورى الجماعة، الذي اتضح في الكثير من التفاعلات أن لها الكلمة العليا في الكثير من القضايا، التي من المفروض أنها ليست من اختصاصها، مثل تحديد الاعضاء المائة لوضع الدستور ليختارها الاعضاء المنتخبين بعد ذلك، بشكل فيه إلغاء لإرادة هؤلاء بمجرد كونهم ينتمون لحزب الجماع، ثم تأتي بعد ذلك سلطة الرئيس فالبرلمان في الحكومة.

**إننا هنا بإزاء سلطة رباعية الأبعاد، هرمية التدرج مبنية على السمع والطاعة، وليست سلطة ثلاثية يحدث بينها توازن للسلطات**

فالمرشد بمكتب الإرشاد هو الذي يقرر، والرئيس الذي المفترض أنه هو المنتخب من الشعب، هو الذي ينفذ ويكون مهيمن بمساعدة الحكومة، ثم البرلمان يشرّع ويوافق على ما يأتي به الرئيس والحكومة، من دون أن يكون هناك مساس أو محاسبة للمرشد بمكتب الجماعة، والسؤال ماذا عن باقي الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، هنا سوف تأتي الإجابة الشافية والمانعة من وجهة نظرهم، أننا أمة إسلامية واحدة، وليس فينا أحد يخالف رأي الامة أو الجماعة، ومن هنا نكون بصدد تأسيس ديكتاتورية حكم الجماعة، باسم الدين وعودة الخلافة الإسلامية، التي بات مع وجود مسلمين في كل بقاع الأرض غير محددة المكان ومستحيلة التنفيذ، سوف يكون الطريق أكثر سهولة من النظام السابق في تدشين هذه الحالة من الاستبداد، غير البعيدة عن عقلية هذه المجتمعات التي يسهل السيطرة والتحكم في عقليتها، نتيجة ليس فقط للظروف المجتمعية السيئة من الفقر والأمية، وإنما للضعف الشديد تجاه كل ما يرتبط بالدين أو بالأساطير والغيبيات.

فكان واضحاً أن الإخوان وفقاً لنظريتهم يوزعون الحكم والمناصب والسلطات داخل الكادر الإخوان، بشكل لا يتقيد بالنظم الحكم الحديثة، إلا في الشكل فقط أما جوهره لا يعكس غير أيدولوجيتهم، التي تتعارض مع مدنية الدولة الحديثة من المؤسساتية، واعلاء قيمة القانون من المساواة في

الحقوق أمام أبناء الوطن الواحد، ومن هنا فالنظرية الجديدة للحكم الإخواني، ربما سوف تكون فريدة في نوعها، لكونها تحمل تميزاً وعنصرية ليس ضد أصحاب المذاهب الدينية الأخرى فحسب، وإنما ضد المنتمين للدين الاسلامي نفسه .

ولكن السؤال هل يسهل تطبيقها في هذا العصر، الذي اسقط فيها شباب نظام ديكتاتوري أمتد لعقود، فاذا كان هناك سلطة في التحكم في عقول الأغلبية، إلا أن الأجيال الجديدة أيضاً ليست كما كان في الماضي، لديها رؤية وحرية في الاختيار ولديها طرقها المختلفة لمعرفة الحقيقة، فالإخوان غاب عنهم، وفقاً لتصورهم أن المجتمع لن يرحمهم بمخططهم، وأن الحكم في عصر لم تعد تخفى فيه الحقائق وذادت فيه تطلعات الناس، لن تسكت عن هفوة نظام الحكم الذي بات يدشنه الإخوان، فالناس لن يأكلوا شعارات ومظاهر خادعة بقدر ما هم يريدون أن يحيون عيشة كريمة.

فكل هذه الممارسات على مستوى الإنسان العادي كفيله لتجعله يثور ويغضب، وهو يشعر بالظلم لذلك فمؤشرات العصيان في مدن القناة ومحافظات أخرى، والتي لم تحدث من قبل حتى في ثورة 25 يناير، يؤكد أن هؤلاء البسطاء قد وصلتهم الرسالة مبكراً، وأنه لا خير في الذين يحكمون، لذلك لم يكن غريباً أن يرصد احد المراكز البحثية بأنه في شهر نوفمبر 2013، حدث ما يقرب من (864) مظاهرة واحتجاج بما يعادل تقريباً ثلاثين مظاهرة احتجاجية في اليوم الواحد، ومن هنا فمحاولة تركيب الجماعة على مؤسسات الدولة المصرية، ومن ثم المجتمع لا يمكن أن تنجح بهذه السهولة الموجودة بها في أيدولوجية وعقلية الإخوان، فالعكس هو الذي كان سوف يحدث لو أنهم استوعبوا الواقع وعملوا على تدشين الآليات الديمقراطية.

**في شهر نوفمبر 2013، حدث ما يقرب من (864) مظاهرة واحتجاج بما يعادل تقريباً ثلاثين مظاهرة احتجاجية في اليوم الواحد**

**الجماعة ونهج التوريث على طريقة المبارك**

كان السؤال بعد مرور أكثر عامين من بدء قيام الثورة وإجراء أربعة انتخابات منها اثنان برلمانيان، واستفتاء على الدستور وانتخابات رئاسية بجولتيها، هل مازالت عوامل قيام الثورة في موجتها الأولى؟ إن الإجابة بالمؤشرات الموجودة في المجتمع تقول بالنفي وفقاً للآتي:

**أولاً**: عدم توافر قاعدة تكافؤ الفرص والعدالة في القوانين المنظمة للانتخابات، فإذا كان الإخوان المسلمين استندوا في شرعيتهم إلى أنهم هو الأكثرية، التي تمثل الشعب بعد أن حصلوا على الأغلبية في المجالس التشريعية، كما كان يفعل الحزب الوطني السابق، فإن المحكمة الدستورية أصدرت حكمين تاريخيين الأول ببطلان مجلس الشعب، والثاني بإلغاء قرار الرئيس المنتخب بعودة البرلمان، لكونها ارتأت عدم تكافؤ الفرص بالطريقة والقانون، التي أجريت بها الانتخاب الذي صب في صالح التيار الاسلامي الإسلامي، للسماح لترشح على القائمة الحزبية والقائمة الفردية في الوقت نفسه لصاحب الانتماء الحزبي الواحد، وهو سيناريو يعيد ما كان يفعله الحزب الوطني في السابق، عندما كان يحصل على الأقلية في الانتخابات البرلمانية في عامي 2000 و2005، فيلجأ إلى المستقلين ويضمهم إليه ويصبح له الأغلبية .

**ثانياً**: أن عدم كتابة الدستور عقب الثورة مباشرة وضع أكثر من علامة استفهام حول الطريقة التي يمكن أن يخرج بها، وخصوصاً حينما نص الإعلان الدستوري على أن يختار الاعضاء المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى أعضاء اللجنة التأسيسية المائة، والتي بعد تشكيلها قضت أعلى هيئة قضائية في مصر ببطلانها، نتيجة التكوين المخل بأغلبية إسلامية جاءت وفقاً لقانون لم يحقق قاعدة العدالة وتكافؤ الفرص بين كل المرشحين، وعندما تم تشكيل اللجنة بنفس التكوين، الذي يعكس الانتماء داخل البرلمان، فتم تشكيلها مرة ثانية بعد أن صدر قرار بعدم دستوريته وأعيد تركيبها بالوزن النسبي نفسه للإسلاميين، ولكن بأعضاء من خارج البرلمان، والاستفتاء عليه بسرعة عقب انتفاضة الطبقة الوسطى في نوفمبر وديسمبر الماضيين، على الرغم من تحفظات القوى السياسية على الكثير من بنوده، كونه كتب مفصلاً على مقاس الإسلاميين، مثلما تم في المادتين 76 و77 من دستور71، لتكون على مقاس المرشح الوريث في عهد نظام مبارك.

**أن عدم كتابة الدستور عقب الثورة مباشرة وضع أكثر من علامة استفهام حول الطريقة التي يمكن أن يخرج بها**

**ثالثاً**: كان الدور الذي تقوم به جماعة الإخوان المسلمين في ظل رئيس الدولة التابع لهم، يكاد يتطابق مع الدور الذي كانت تقوم به لجنة السياسيات في الحزب الوطني، الذي تم حله عقب سقوط النظام الأسبق، بوجودها وتدخلاتها غير الرسمية في الحياة السياسية المصرية في اختيار

الوزراء والنخبة داخل المؤسسات، فضلاً عن تدخلات الابن الوريث في طريقة الحكم في السنوات الأخيرة من حكم أبيه، يزاد عليها أن الجماعة ما زالت لا تخضع إلى الآن لقوانين الدولة، وتعتمد في وجودها وتمويلها على فرضية الأمر الواقع، ومن ثَمَّ اذا كان الجميع تساءل عن مدى مشروعية لجنة السياسات داخل الحزب الحاكم السابق، في أن يكون لها الدور والهيمنة على النخبة في مصر في السنوات العشرة السابقة للثورة، فإن هذا السؤال بات يطرح بنفس الشكل بعد أشهر قليلة من فوز المرشح الإخواني بالرئاسة، وقد ظهر الدور الخفي للجماعة ومكتب الإرشاد في الحياة السياسية المصرية بشكل غير شرعي، لا يتناسب مع الطريقة الديمقراطية التي انتخب بها الرئيس السابق محمد مرسي، وهو ما خلق آلية جديدة من الفساد الناعم soft corruption الذي يركز على المحاباة والموالاة لأصحاب الانتماء الواحد، حتى لو كان على حساب الكفاءة والجدارة للآخرين، وهو ما يزيد من ضعف الدولة بمؤسساتها الحاكمة، فبدلاً من أن يكون هناك رئيس جاء عن طريق الانتخابات، وجدنا رئيساً يدور في فلك تنظيمه لا في فلك ادارة الدولة التي انتخبه شعبها.

**أن الجماعة ما زالت لا تخضع إلى الآن لقوانين الدولة، وتعتمد في وجودها وتمويلها على فرضية الأمر الواقع**

**ثالثاً: صدام الإسلاميين مع المجتمع وفشل تجربتهم**

عندما جاءت ثورة 25 يناير 2011 أسقطت هيمنة السلطة التقليدية بسلميتها وهو ما قاد في النهاية إلى أن وصل الإسلاميون إلى السلطة، ممثلين بجماعة الإخوان المسلمين بعدما كان ذلك ممنوعاً عنهم لحيازة الحكام السابقين لها، ومن هنا لم يكن مستغرباً منهم وإن جاءوا بانتخابات نزيهة أن يكونوا أكثر تسلطية من النظم السابقة لهم، وهو ما خلق التحول المهم في الثورة المصرية لتختصر قرون قد مرت بها التجربة الغربية، وتنقل الصراع مباشرة إلى المجتمع في مواجهة السلطة الدينية الممثلة، هنا بحكم الإخوان، فالشارع لم ينتخبهم ليعيدوا إنتاج النظام السابق في سلطويته، وإنما لتحقيق أهداف ثورة كسرت الكثير من التابوهات، وهذا التحول الدراماتيكي في الصراع على الأرض، بدأ عقب الإعلان الدستوري في نوفمبر 2012، عندما هب المجتمع بانتفاضة ضد حكم الإخوان، بعدما استشعر خطورة ما يقومون به، من إعادة إنتاج الاستبداد

**هب المجتمع بانتفاضة ضد حكم الإخوان، بعدما استشعر خطورة ما يقومون به، من إعادة إنتاج الاستبداد بلبوس ديني**

بلبوس ديني، وتطورت الأمور بشكل تدريجي بعدها بستة اشهر، وفي30 يونيو بمناسبة مرور عام على حكمهم في مليونيات ملأت شوارع وميادين مصر تطالبهم بالرحيل، بعد أن تم التمهيد لهذا اليوم بشكل حضاري عن طريق توقيع 22 مليون استمارة من المواطنين، يقرون فيها بأنهم لا يرغبون في حكم الإخوان، وهو ما أدى الى عزل الرئيس مرسي بتدخل من الجيش، مثل هذا التحول في الصراع على الأرض بدا شيئاً جديداً، وأن جاء متأخراً في مجتمعات تقليدية كالمجتمعات العربية، التي ظلت فيها السلطة السياسية والدينية مهيمنتين منذ أكثر من ألف وخمسمئة سنة، بأن يواجه المجتمع أصحاب الأفكار الراديكالية من الإسلاميين، من دون أن يتخلى عن تدينه بشكل عصري وبما يعكس الأفكار والقيم الحديثة، وسوف يظل هذا هو التطور الأهم في الثورة المصرية، فسقوط النظم السياسية قد حدث في السابق، عندما تم الانتقال من حكم المماليك إلى حكم محمد علي، ومن داخل أسرة محمد على في أثناء ثورة 1919، عاشت مصر تجربة ثرية في الحكم الليبرالي، ثم بعد ذلك حكم الضباط الأحرار بعد ثورة يونيو 1952، فالجديد هنا هو ثورة المجتمع تجاه القيم والأفكار من دون أن تلغى ديانات شعوبها، بل زادتها احتراماً.